مساعدات إماراتية إنسانية في المكلا

«33

لجنة أممية: أدلة كافية لإدانة الأسد في جرائم حرب

«34

القانون يتوعّد دوحة الإرهاب

مسارات قانونية لجلب رؤوس النظام القطري إلى المحاكم الدولية

قطر تكافئ الاحتلال الإسرائيلي بالغاز المجاني

«الإقامة الدائمة» لضرب الهوية الخليجية لقطر

باريس سان جيرمان.. كرة القدم المثقوبة

شركات عالمية تجري إعادة هيكلة لتجنّب الدوحة

قطر تستعين بإيران لضمان دعم الإرهاب

ظلت العلاقات القطرية الإيرانية ولا تزال تتميز بالود، فالتقارب بينهما في المواقف من التنظيمات الإرهابية واضح ومكشوف، إذ لم تكن المشاركة القطرية بوفد رفيع خلال تنصيب الرئيس حسن روحاني مفاجأة للعارفين بخفايا العلاقات بين البلدين، فحبال الود بين الدوحة وطهران لم تنقطع أبداً وكل ما فعلته الأزمة القطرية أنها طفت بهذه الحقيقة إلى السطح بعد أن ظلت لسنوات حبيسة الكواليس والأبواب الموصدة.

■ **عواصم ـ البيان، وكالات**

يمضي تنظيم الحمدين في تعميق علاقاته بإيران مقابل استمراره في سياسة دعم الإرهاب وزعزعة الاستقرار في دول الجوار ودعم التنظيمات المتطرفة رغم تدهور الحالة الاقتصادية للقيادة القطرية في وقت بدأت شركات عالمية كبرى بإعادة الهيكلة من أجل تجنب الدوحة وتفادي إجراءات الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب، فيما اعترفت قيادة تنظيم الحمدين بشكل ملتوٍ أن الإجراءات التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لم تستهدف الشعب القطري الشقيق إنما رؤوس الفتنة وحماة الإرهاب. وأعلن مسؤول إيراني أمس عن تنظيم معرض للمواد الغذائية الإيرانية في العاصمة القطرية الدوحة من 10 حتى 13 من الشهر المقبل، في إطار مساعيها لإنقاذ دويلة الإرهاب من العزلة.

وبحسب التلفزيون الإيراني، أشار رئيس منظمة الصناعة والتعدين والتجارة لمحافظة مازندران شمالي إيران، محمد محمد بور عمران، أنه في ظل أهمية توسيع نطاق الصادرات غير النفطية الإيرانية إلى السوق القطري واتجاهات منظمة توسيع التجارة حيال تنظيم المعارض المخصصة للمواد الغذائية ندعو الناشطين الإيرانيين في مجال إنتاج وتصدير المواد الغذائية لإرسال طلباتهم إلى الدائرة للمشاركة في المعرض المقرر تنظيمه في الدوحة.

وتهدف إيران لإخراج قطر من عزلتها بعد أن قاطعتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب الممول من قطر بسبب دعمها للإرهاب في المنطقة، كما تهدف منها التغلغل إلى الدوحة لإيجاد موطئ قدم لها في الخليج. واعتبر السفير الإيراني في قطر محمد علي سبحاني أن الفرص مناسبة للغاية فيما يخص رفع التبادل الاقتصادي بين إيران وقطر.

وأفادت وكالة تسنيم الدولية للأنباء أن السفير الإيراني محمد علي سبحاني في قطر شارك في نشاط في مدينة قم، حيث تطرق إلى العلاقات الاقتصادية بين إيران وقطر. ودعا إلى استغلال الحدود البحرية والمجال الجوي المشترك مع قطر وقال: «توجد فرص مناسبة للغاية من أجل رفع المبادلات التجارية بين البلدين».

ونوه السفير الإيراني لدى قطر بوجود بعض المشاكل خلال النشاطات التجارية بين البلدين ولفت إلى أن بعض هذه المشاكل تم حلها خلال الجلسات التي عقدت بين مسؤولي البلدين كمشكلة إصدار تأشيرات الدخول للتجار. كما أشار إلى عدم وجود أي مشكلة فيما خص نقل البضائع من المبدأ إلى المقصد، وأضاف: «يتم شحن البضائع إلى قطر جواً وبحراً ولا مشكلات تعترضنا في هذا المجال».

في الأثناء، اعترف مسؤول قطري ورئيس ما تسمى «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر»، بعدم تأثير الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب على الشعب القطري. وحاول هذا المسؤول الالتفاف على هذه الحقيقة الإرهاب الجوانب الإنسانية، وهو قرار جماعي، ومحاولة تصويره على أنه تراجع في الوقت الذي بات الخناق يضيق على القيادة القطرية وتكبدها خسائر فادحة في الموارد التي تذهب لتمويل التنظيمات الإرهابية.

حملة ضد الإرهاب

إلى ذلك، يدشن وفد تيار الاستقلال المصري غداً، وفد الدبلوماسية العربية لفضح إرهاب قطر وسرعة التحرك لمواجهة خطر دعم وتمويل داعش والنصرة وجند الشام وبيت المقدس. وذكر بيان لتيار الاستقلال أن شخصيات عربية وسياسية والعديد من سفراء الدول العربية والأجنبية الداعمة لمكافحة الإرهاب سيشاركون في المؤتمر الصحافي، إضافة إلى عدد من المنظمات الحقوقية وأعضاء مجلس النواب.

مسؤولية قطر

في غضون ذلك، وجّهت صحيفة «ذا بيونير» الهندية الناطقة بالإنجليزية أصابع اللوم إلى قطر في الأزمة الخليجية الأخيرة، بسبب سياستها الميكافيلية التي تمضي بها منذ فترة طويلة، وانتهاكها الأعراف الداخلية والثقة الأصيلة في المجتمع العربي الخليجي.

وأشارت الصحيفة في مقال بعنوان «أزمة قطر: الآثار المترتبة والخيارات» إلى أن القوى العظمى لديها مصلحة كبيرة في استقرار منطقة الخليج بسبب أهميتها الاستراتيجية لأمن الطاقة، الأمر الذي يجعلها تفضل احتواء الآثار غير المباشرة الممتدة للأزمة الحالية منعاً لمزيد من زعزعة الاستقرار، وأكد أهمية فهم الأسباب التي دعت التحالف الذي تقوده السعودية لاتخاذ هذا الموقف الحاسم ضد تلك الدولة.

وأكدت الصحيفة أن الجذور الأساسية للفوضى الحالية في ليبيا وسوريا موجودة في «سياسة حافة الهاوية» لقطر، حيث جلب الربيع العربي إلى الصدارة، وحتى إلى السلطة قيادات إخوانية في أنحاء كثيرة من العالم العربي، برغم أن هؤلاء بالكاد لعبوا دوراً مهماً في تشكيل الانتفاضات.

هاشتاق «#الثقة_بين_تميم_وشعبه_معدومة» يستقطب آلاف المغردين

■ **دبي- البيان**

دشن عدد من نشطاء موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» في قطر، هاشتاقاً بعنوان «الثقة بين تميم وشعبه معدومة»، وأصبح الأكثر تداولاً على تويتر داخل قطر ودول الخليج العربي. واستقطب الهاشتاق آلاف المشاركات داخل قطر ودول الخليج، حيث تفاعل المغردون مع مطالب الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب وسخروا من أساليب قطر التضليلية.

وغرّد فهد الشمري مخاطباً الأبواق القطرية: «كشف الله تضليلكم الإعلامي على رؤوس الأشهاد، لن تنطلي على أهل قطر عدم ثقتك بهم وجلب الأجنبي خوفاً منهم ولقمعهم».

■ دعم قطري مستمر للتخريب في دول المنطقة | **أرشيفية**

بدوره قال ياسر الروقي في تغريدته على الهاشتاق: «الشعب القطري واع ولا تمر عليه ألاعيب ومخططات عزمي والحمدين أما الثقة متبادلة هي واحدة من كذباتهم المضللة».

وكانت أبواق تنظيم الحمدين أطلقت هاشتاقاً بعنوان «الثقة بين تميم وشعبه متبادلة»، فجاء الرد سريعاً من داخل قطر وخارجها على محاولات التضليل التي يمارسها تنظيم الحمدين.

وكتب بندر المطيري: «لا يوجد ثقة بينك وبين شعبك فقد قتلتها بيدك وبمخططات تنظيم الحمدين وعزمي بشارة #الثقة_بين_تميم_وشعبه_معدومة».

أما سعود العتيبي فغرّد:إن «تضليل شعب قطر من قبل خلايا عزمي بهاشتاق هذا دليل على إفلاس عزمي والحمدين وعراب الغفلة دليم الكذبة»

وغرد حساب «قطر المحتلة» قائلاً: «تميم يخاف من ظله من أول يوم مقاطعة الناس تطلب منه التحاور وهو منشغل باستضافة أبقار».

وكتب ريان الشمّري مغرّداً على وسم «الثقة بين تميم وشعبه متبادلة»: «محاولة فاشلة من خلايا عزمي وتنظيم الحمدين بإطلاق وسم لمخادعة الشعب القطري بأن الثقة متبادلة. كذاب مثل أبيك».

وكتب منيف الشمري ساخراً من حلول عزمي بشارة الإسعافية الفاشلة لتميم: «عزمي جاء يكحلها فأعماها» وأردف مخاطباً عزمي: «لا وفقك الله. نكبت تميم للمرة المليون».

استضافت فيه أعضاء فريق القانون الدولي المعلن عنه قبل أيام

ندوة «البيان»: مسارات قانونية لجلب رؤوس الـ

■ عبد الجواد أحمد

■ محمد شوقي

■ حافظ أبو سعدة

مؤتمر دولي في لندن هذا الشهر لإعلان تفاصيل حملة مواجهةٍ الدوحة عالمياً

د. حافظ أبو سعدة: نسعى لاستصدار قرارات من مجلس الأمن على غرار «لوكربي»

■ القاهرة - محمد خالد

استضافت «البيان» في مكتبها بالعاصمة المصرية مجموعة من أعضاء الفريق القانوني الدولي الذي تم الإعلان عنه قبل بضعة أيام، والذي يسعى لملاحقة قطر في المحاكم الدولية خلال المرحلة المقبلة. واستعرض المشاركون المسارات القانونية لحراكهم الذي يأتي في سياق عمل المجتمع المدني، وكشفوا عن الفرص والتحديات التي تواجه عمل الفريق خلال المرحلة المقبلة، وأسس وقواعد ومحدّدات القانون الدولي التي انطلقوا منها لبدء تحرّكهم الهادف إلى ملاحقة رؤوس النظام القطري من ممولي الإرهاب وداعميه في المنطقة، وكذا تعويض ضحايا العمليات الإرهابية التي جاءت بدعم وتمويل قطريّيْن.

شارك في الندوة الصحافية عدد من أعضاء الفريق، وهم: رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان د. حافظ أبو سعدة، وأستاذ القانون الدولي د. محمد شوقي، والمحامي أحمد عبد الحفيظ، وعضو مجلس نقابة المحامين المصريين عبد الجواد أحمد، بالإضافة إلى رئيس لجنة تلقي التوكيلات من أسر ضحايا العمليات الإرهابية عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان د. صلاح سلام. تحدّث المشاركون عن أبرز المسارات القانونية، وفرص التحرك في إطار المحكمة الجنائية الدولية، وكذا محكمة العدل الدولية، وفي المحاكم التي تتبع الاختصاص الدولي في قضائها المحلي، إضافة إلى التحرك على مستوى مجلس الأمن الدولي، وكذا على المستويات المحلية، تنطلق من إثبات تورّط الدوحة في ارتكاب جريمة «العدوان غير المباشر»، وجرائم تتعلق بالتحريض.

أسس التحرك

يقول د. حافظ أبو سعدة إن الهدف الرئيسي الذي انطلق منه الفريق القانوني لملاحقة قطر كان الرغبة في تعويض ضحايا الإرهاب والبحث عن حقوقهم، وتم الانطلاق من ذلك الأساس في مقاربة مع قضية «لوكربي» الشهيرة، وبناءً على أدلة وأسانيد تكشف عنها المعلومات التي أعلنتها الحكومة المصرية ونتائج التحقيقات في العديد من القضايا التي كشفت عن تورط قطري في واقعة تمويل وتدريب العديد من مرتكبي العمليات الإرهابية، من بينها عملية تفجير «الكنيسة البطرسية»، إضافة إلى البيانات التي أصدرتها الدول الأربع حول مسؤولية قطر في دعم الإرهاب. وشدد على أن هنالك مسارين رئيسيين في ملاحقة قطر، المسار الأول يتعلق بالتعويضات، والمسار الثاني المرتبط بالجنائية الدولية والذي يتم من خلاله استخدام ملف الانتهاكات التي تعرض لها مسيحيو مصر منذ أحداث 30 يونيو وما بعدها، وتتهم كل من ساهم سواء بالتمويل أو التدريب أو الإمداد بالسلاح والمعلومات، وكل هذا يدخل في إطار المسؤولية الجنائية الدولية والمسؤولية المدنية.

وشدّد أبو سعدة، على أنه في إطار المسار السياسي الخاص بـ «الجنائية الدولية» فجريمة الإرهاب ليست جزءًا من الجرائم التي تنظرها المحكمة، إنما إن كان هنالك استهداف لقطاع من السكان لأسباب دينية وعرقية فهي جريمة يمكن نظرها، والعمليات التي تمت ضد المسيحيين بالتحديد في مصر تعتبر «جرائم ضد الإنسانية» وهي جرائم تنظرها المحكمة، ويمكن من خلالها تقديم ملف للجنائية الدولية، وهو الملف الذي شرعنا في تحضيره بالتوازي مع ملفات أخرى تعدها دول أخرى من خلال الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان.

تواصل مستمر

وعن تشكيل الفريق القانوني، شدّد على أن البنية الأساسية للفريق بدأت من القاهرة والتي تضم المشاركين في الندوة إضافة إلى المحامي عصام شيحة، وهنالك تواصل مستمر مع مكاتب قانونية خارجية، يقوم بذلك التواصل رئيس الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان د. أحمد بن ثاني الهاملي، وهنالك مؤتمر سوف يعقد في الفترة من 26 وحتى 28 أغسطس الجاري في لندن يتم خلاله الإعلان عن الحملة العالمية لمقاضاة قطر أمام المحكمة الجنائية الدولية، وهنالك مناقشات حول الطريق الذي يمكن أن نسلكه، والدلائل والطرق والأسس القانونية والتأسيس القانوني. «هنالك دلائل ووثائق عديدة نستخدمها.. تمت الإشارة إلى تلك الدلائل في المذكرة التي تم رفعها إلى الرئيس المصري ووزير الخارجية، للمطالبة بالسعي لاستصدار مجموعة من القرارات من مجلس الأمن على غرار «لوكربي».. نحن نطالب بإجراءات شبيهة من بينها إدانة الإرهاب الذي تمارسه قطر، وتحديد المسؤولين في الحكومة القطرية أو الأشخاص التابعين لها وتقديمهم للمحاكمة وتقديم وتسليم قادة الإرهاب الموجودين على الأراضي القطرية الذين ثبت تورطهم في أعمال إرهابية، ثم تقديم التعويضات اللازمة لضحايا الإرهاب».

آليات التوثيق

وتابع: «سوف تقوم اللجنة القانونية بتنقية آليات التوثيق، ونسعى إلى توثيق يحتاج إلى قدر من الدقة والشمولية والوضوح والاحترافية». مشيرًا إلى بدء عمليات جمع التوكيلات من ضحايا الإرهاب ليكون الفريق ممثلًا لهؤلاء الضحايا سواء أسر الشهداء أو المصابين أو أولئك الذين تعرضوا لخسائر اقتصادية.. والخطوة التالية سوف تكون في إطار التوثيق ووضع الإطار القانوني.

ورصد بعض المسارات المطروحة من بينها التحرك على صعيد المحاكم المصرية وبحث مدى إمكانية طرح بعض القضايا أمامها في ذلك الإطار، وكذا البحث في مسار المحاكم التي تتبع الاختصاص الدولي في قضائها المحلي، وسوف يتم تقديم العديد من المذكرات وليست مذكرة أو ملف واحد، كما سنقدم مقترحات نطلب فيها من الحكومات في الدول الأربع الإصرار على استصدار قرار من مجلس الأمن مثلما طالبنا

سيناء محور مهم في ملاحقة قطر قضـ

«اليد الإسرائيلية» تستخدم قطر وقناة الجزيرة في تخريب الدول العربية

في ندوة «البيان» بمكتبها بمصر، فنّد د. صلاح سلام نصيب سيناء من ملف الملاحقة القانونية لقطر، مشدداً على أن سيناء هي جوهر المسألة في هذا التحرك، مشيراً إلى أن الفكرة بدأت من خلال السعي لتعويض ضحايا الإرهاب في سيناء، ومنهم 587 شهيداً مدنياً في سيناء، إضافة إلى من تضرر بإغلاق مصانعه وتجريف المزارع وسد كل أوجه الرزق في ظل معاناة اقتصادية كبيرة هناك، وما تعرضت له الأسر من تهجير.

واستطرد: «هناك استهداف من قبل الجماعات الإرهابية لكل من يدعم القوات المسلحة، ولدي الصور والفيديوهات التي سوف أعرضها في كل المحافل الدولية بجرائم ارتكبها تنظيم أنصار بيت المقدس والتنظيمات الخارجية من رحم الإخوان، وهي التنظيمات المدعومة من قوى دولية، وما وصلنا إليه الآن هو قطر، وعن نفسي أتهم قطر وإسرائيل وتركيا وكل الدول التي تدعم الإخوان، لا سيما أن ما أراه في سيناء ليس عمل جماعات، بل هو شغل مخابرات عالمية، وبدعم دولي بأموال طائلة».

وكشف سلام عن أن ذلك الملف سوف يتم طرحه في المؤتمر المقبل الذي ينعقد في المجلس الدولي لحقوق الإنسان، مشدداً على أن «المجتمع المدني مهمته إثبات أن النظام القطري متورط في الموضوع». وأكد أن النظام القطري دخل على الخط لتسهيل كل ما يدور في دول الشرق الأوسط خدمة للمصالح الإسرائيلية ولتحويل القضايا إلى نزاعات مسلحة، مشيراً إلى «اليد الإسرائيلية» التي تستخدم قطر في تخريب الدول العربية بأيدٍ عربية، بداية من قناة الجزيرة، واصفاً الدوحة بأنها «رأس حربة» للصهيونية العالمية.

وذكر أن عملية جمع التوكيلات مستمرة، رافضاً الكشف عن العدد الذي وصلت إليه حتى الآن، فيما وصف النظام القطري بأنه يعاني «السطحية في التفكير»، إذ يفكر بأسلوب إخواني بحت.

أحكام

ولفت المحامي عبد الجواد أحمد إلى إمكانية استخدام الأحكام

البرلمان البريطاني يدعو الجامعات لوقف قبول الهدايا من قطر

■ لندن - وكالات

ذكرت صحيفة «صنداي تليغراف» البريطانية، إن نواباً في البرلمان البريطاني دعوا الجامعات البريطانية للتوقف عن قبول هدايا من داعمي الإرهاب ومن بينها قطر، موضحة أن هذا المطلب يأتي في أعقاب تحقيق نشرته الصحيفة عن الهدايا المقدمة للجامعات.

وأوضحت الصحيفة أن النواب دعوا إلى إخضاع الجامعات للقوانين التي تطبق على الأحزاب السياسية لمنع سعي قوى خارجية «لشراء» نفوذ في قلب مؤسسات التعليم العالي البريطانية.

وأشارت «صنداي تليغراف»، إلى أن مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية يتم ضخها إلى الجامعات البريطانية عادة لتأسيس مراكز دراسات إسلامية أو عن الشرق الأوسط، موضحة أن هذه التمويلات تأتي من قطر ودول أخرى.

وتضيف الصحيفة إن تبرعا بقيمة ثلاثة ملايين جنيه إسترليني قدم إلى جامعة أكسفورد من صندوق التنمية القطري لتمويل منحة دراسية تحمل اسم رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر في كلية سمرفيل التي درست فيها.

وينقل التقرير عن السير برنارد انجهام، السكرتير الصحافي السابق للبارونة تاتشر قوله إنه أمر مثير للغضب أن يقبل تبرع من دولة «تشجع الإرهاب».

وقال: «يبدو لي أمر غاية في الغرابة، فالجامعة نفسها التي حرمتها درجة فخرية تسمى منحة دراسية باسمها لكنها ممولة من دولة ترعى الإرهاب».

حمود آل خليفة: الدعوة القطرية لـ«تدويل الحج» إيرانية

■ الرياض- وكالات

انتقد سفير البحرين في السعودية، الشيخ حمود آل خليفة، الادعاءات القطرية ومطالب «تدويل الحج،» معتبراً أن ذلك «يتماهى مع النهج الإيراني،» ومؤكداً أنه يمس سيادة المملكة العربية السعودية.

وقال حمد آل خليفة في تصريحات صحافية نقلتها وكالة الأنباء البحرينية الرسمية، «إن الحديث عن تدويل الأماكن المقدسة (الحرمين الشريفين) في المملكة العربية السعودية هو اعتداء سافر على سيادة المملكة العربية السعودية وأمن واستقرار دول الخليج العربي، وتشويه للحقائق التاريخية السائدة منذ قيام الدولة السعودية الحديثة، وهو يصب في خدمة السياسات والأهداف الإيرانية المضادة لأماني دول المنطقة وشعوبها، إذ كانت حكومة الخميني أول من رفع مثل هذه المطالب التخريبية».

وتابع: «الادعاءات القطرية التي تزعم أن المملكة العربية السعودية تنتهج سياسة تمييزية ضد الحجاج القطريين غير صحيحة، وهي مخالفة للواقع القائم منذ أكثر من 80 عاماً».

وأضاف: «حكومة قطر تدعي أنها معنية بالدفاع عن الأمن والاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي تدعم وتمول فيه المنظمات التي تنتهج سياسة التطرف والإرهاب والعدوان».

الدوحة تكافئ الاحتلال الإسرائيلي بـ«الغـ

■ رام الله، الرياض - البيان، وكالات

احتفظت قطر بعلاقات وثيقة مع المتناقضات في سياستها الخارجية، وفي فلسطين تجلى ذلك بالتحالف مع كل من إسرائيل وحركة حماس. وبلغت العلاقات مع هذين المتناقضين (في العلن) لدرجة أن قطر هي الممول الرئيس لحركة حماس وكذلك الطرف الذي يبيع الغاز لإسرائيل بسعر رمزي. وليس غريباً ظهور صور للكابتن اليهودي في قاعدة العديد، كولانس بيكر، وهو يعطي أوامر للعميد القطري مشاري المهيدي الذي يعلو بيكر بأربع رتب عسكرية.

وفور انتهاء مؤتمر مدريد للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل في العام 1991، وقبل أن يجف حبر وثائقه، بادرت قطر فوراً بمد جسور الود والسلام مع إسرائيل دون أن تكلف نفسها عناء الانتظار للتأكد من أن مخرجات هذا المؤتمر ستفضي إلى سلام حقيقي أم لا، خاصة أن الطرف المحتل معروف بمراوغته وتنصله من أي التزامات. ويبدو أن كل ما كانت تحتاجه الدوحة مجرد ذريعة للهرولة نحو دولة الاحتلال.

هذه الجهود القطرية توجتها زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق شمعون بيريز للدوحة في العام 1996 والتي تم خلالها توقيع اتفاقيات بيع الغاز القطري لإسرائيل وافتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة، وفي الجانب الآخر إنشاء بورصة للغاز القطري في تل أبيب.

ويقول مؤلف كتاب «قطر وإسرائيل – ملف العلاقات السرية» الإسرائيلي سامي ريفيل، الوزير المفوض بسفارة إسرائيل في العاصمة الفرنسية باريس، والذي عمل في السابق مديراً لمكتب مدير عام وزارة خارجية إسرائيل ومديراً لمكتب المصالح بين البلدين في الدوحة خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 1999، إنه واجه صعوبات جمة في ترتيب العلاقات القطرية – الإسرائيلية التي شارك فيها هو بنفسه لولا حكومة قطر التي ذللت كل الصعاب وحصل على تسهيلات كثيرة من مسؤولين قطريين كبار وشركات قطرية كبرى.

وقال أيضاً إن الأمر الرئيسي الذي يميز قطر يعود إلى الدور التي تلعبه كجسر بينها وبين إسرائيل، ملمحاً إلى المساعي الكبيرة التي بذلتها قطر لإقناع الدول العربية لفتح علاقات مع الدولة الإسرائيلية تحت مسميات تجارية علنية وسرية.

وأشار ريفيل في كتابه إلى التحريض القطري على السعودية والإمارات لدى إسرائيل، مستشهداً باتفاق أبرمته الدوحة مع تل أبيب لإنشاء مزرعة متطورة لإنتاج الألبان والأجبان اعتماداً على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية، لأجل منافسة منتجات المملكة

ـــنظام القطري إلى المحاكم الدولية

■ صلاح سلام

■ أحمد عبد الحفيظ

من الحكومة المصرية. ونوه أبو سعدة - في معرض مشاركته بالندوة- بأن الهدف من هذا الحراك هو وقف العمليات الإرهابية ومكافحة الإفلات من العقاب.

محددات قانونية

وتناول د. محمد شوقي، العديد من أطر ومحددات القانون الدولي التي ينطلق منها الفريق القانوني لملاحقة قطر، مشدداً في البداية على أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمثل أمامها إلا الأفراد الطبيعيون وليس الدول أو الأشخاص الاعتباريين، والفريق القانوني يسعى لأن يذهب برؤوس النظام القطري وليس الدولة القطرية إلى المحكمة الجنائية التي تختص بأربع جرائم (الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جرائم الإبادة الجماعية) إضافة إلى جريمة (العدوان) التي لم تدخل حيز النفاذ بعد. وإذا تمكنا من إثبات دعم (أمير قطر) تميم بن حمد للإرهاب فسنجعله يتقوقع داخله خوفًا من الملاحقة ويظل خائفًا على الدوام، لأن تلك الجرائم لا تسقط بالتقادم.

أما عن مسار الجنائية الدولية، فقال إن تقديم الدعاوى في الجنائية الدولية يتم من خلال ثلاثة طرق، الطريق الأول من خلال دولة طرف في النظام الأساسي (وهذا غير متوفر في حالتنا) أو مجلس الأمن (وهذا يخضع للتجاذبات السياسية)، والطريق الثالث من خلال (منظمات المجتمع المدني) وهذا ما يتم العمل عليه. وعندما يتم تقديم ملفات لملاحقة قطر فإن الدوحة قد تستخدم نفوذها المالي لمواجهته، لكن مع الإصرار على تقديم العديد من الملفات والمذكرات فلن تجد المحكمة في ضوء موثوقية الأوراق ووضوح الدلائل إلا أن تبحث الأمر بالفعل، وهذا هو الحل الوحيد للولوج إلى المحكمة الجنائية الدولية. وشدد شوقي على ضرورة توسعة أطر الملاحقة القانونية لقطر، لتشمل كل الدول المتضررة من ممارساتها. وفي سوريا على سبيل المثال - وهو مثال يمكن تعميمه على باقي الدول المتورطة فيها قطر- دعمت الدوحة جماعات إرهابية، وبالتالي نبحث كيف يمكن أن نكيف ما يحدث في سوريا في ضوء الدرجة الثانية من درجات الجريمة، إذ إن الأزمة وصلت إلى حالة من حالات جرائم الحرب ومن جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وتلك الجرائم المفعّلة في ميثاق روما للمحكمة الجنائية محققة بالفعل في سوريا وباقي الدول التي دعمت قطر فيها الإرهاب، ولدى توثيق تلك الجرائم وعرضها على المدعية العامة للمحكمة الجنائية سوف تجد أنه ليس أمامها في ضوء ذلك الكم من الوثائق سوى أن تنظر فيها وإلا سوف تفقد المصداقية.

نقطة ضغط

وتابع: نسعى لوضع قطر في المخنق، والجنائية الدولية لو افترضنا جدلًا أنها بعد ذلك اتخذت قرارًا بالقبض على تميم ومثل أمامها، وفي الغالب الأعم لن تتمكن من التحقيق معه، فإن ذلك سوف يكون نقطة في المسار السياسي والضغط على قطر.

وفي هذا الإطار، لدينا الجريمة الرابعة التي لم تدخل حيز النفاذ بعد وهي جريمة العدوان التي كان من المفترض أن تفعل في يناير 2017 وذلك لم يحدث حتى الآن. وجريمة العدوان محققة وهي في غاية الخطورة، ويمكن اتهام قطر بها، من خلال العدوان غير المباشر عبر تقديم الدعم المالي والتدريب وتوفير الملاذات الآمنة لقيادات الجماعات الإرهابية وأيضًا الدعم الإعلامي. والعدوان غير المباشر مشابه لقضية (التدابير العسكرية وغير العسكرية في نيكارغوا في العام 1986) وهي القضية التي لم يكن لدى الطرف المتضرر فيها ما يثبت تورط وممارسات الطرف الآخر، لكن لدينا ضد قطر ما يثبت تورطها في دعم الإرهاب، ومن ثم ملاحقتها بجريمة العدوان غير المباشر في محكمة العدل الدولية.

ومن بين المسارات التي يمكن ملاحقة قطر فيها، هي الدول التي تأخذ بفكرة الاختصاص الجنائي العالمي، وهي دول تسمح بمحاكمة المجرم أو المتهم في جريمة انتهاك لحقوق الإنسان لم ترتكب على أرضها أو ارتكبت بحق أي من مواطنيها أو ارتكبها أي من مواطنيها، مثل بريطانيا وسويسرا واسكتلندا وفرنسا. ويمكن أن يتم التعاون مع تلك الدول، لاسيما أن لدينا علاقات وثيقة مع المكاتب الكبرى في العالم.

وبشأن تعويض ضحايا الإرهاب وعدم وجود تعريفات واضحة لهم في القانون الدولي، قال إن هنالك تعريفات عديدة للإرهاب في إطار المنظمات الإقليمية، ولدينا الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في العام 1998 التي وضعت تعريفًا محكمًا ودقيقًا للإرهاب، ووقعت عليها قطر التي خالفت مبدأ حسن النية في العلاقات الدولية بأنها خرجت عن تلك الاتفاقية وعن ما وقعته في العام 2013 والعام 2014 أمام مجلس التعاون الخليجي، ويمكن الاستناد إلى ذلك العرف الإقليمي.

لوكربي

قال د. حافظ أبو سعدة إن التعويضات المطلوبة هي 10 ملايين دولار لكل أسرة شهيد، ونأخذ في ذلك تعويضات لوكربي كنموذج. وردًا على سؤال بشأن الفترة الزمنية التي يستغرقها ذلك التحرك، لاسيما أن تعويضات «لوكربي» سددتها ليبيا بعد 15 عامًا من الحادث ولاعتبارات سياسية آنذاك، قال إن المجتمع الدولي كان آنذاك في ظل نهاية الحرب الباردة، حتى إن قرار إدانة ليبيا نفسه صدر بعد 10 سنوات من الحادث، والوضع الآن مختلف تمامًا، حتى الآليات الدولية صارت أوسع.. نحن نتحرك على مستوى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومنظمة العدل الدولية، وعلى صعيد الدول. نضغط باعتبارنا ممثلي أسر الضحايا.

قطر في مأزق

اعتبر المشاركون في الندوة الصحافية أن ما تحاول أن تبديه قطر من قدرة على التعايش النسبي المرحلي لا ينفي خسارتها وسقوطها. وقال د. حافظ أبو سعدة، الدوحة أمام الرأي العام الدولي متهمة بدعم الإرهاب، حتى إن الفيفا صارت تفكر في إعادة النظر في تنظيم قطر لكأس العالم.. ولا نستطيع في ذلك الصدد إنكار ما قاله الرئيس الأميركي بشأن قطر التي تُقاطع الآن من أربع دول مهمة حولها.

حكومة خائفة

قال رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان د. حافظ أبو سعدة، إن الحكومة القطرية خائفة من شعبها، حتى إنها اضطرت لأن تأتي بقاعدة عسكرية تركية لحماية نفسها من مواطنيها، بما يعني أن الحكومة القطرية تخاف من الشعب القطري الآن، وإلا فلماذا نقاط الاستيقاف في الشارع وأمام قصر الأمير؟ واستطرد: «الحكومة القطرية خائفة من الشعب. الشعب القطري مؤثر وهو شعب حر، ويؤمن بالعروبة والعلاقات التي تجمعه بالدول الشقيقة»، لافتًا إلى أن قطر تشيع أنها انتصرت على الدول الأربع، وهذا غير صحيح إطلاقًا، فالمزيد من الخيبة والكوارث على الشعب القطري كيف يمكن اعتبارها انتصاراً؟! قطر مهزومة.

ـــائياً

الصادرة في مصر ضد عناصر الإخوان ونتائج التحقيقات في عدد من القضايا في عملية «التوثيق»، ومن بينها قضية «التخابر مع قطر» والهروب من سجن وادي النطرون، وموضوعات كثيرة يمكن من خلالها الربط بين قطر والإخوان وإثبات دعم النظام القطري للإخوان، من بينها كذلك «قناة الجزيرة» التي من الممكن أن تكون ضمن الأدوات التي يمكن استخدامها في عملية الملاحقة من خلال إثبات تحريضها ودعمها، خاصة أن هناك العديد من الجرائم كانت قد قامت بتغطيتها في لحظة ارتكابها.

وتوقع أحمد أن تواصل الدول الأربع خطواتها التصعيدية ضد قطر، لا سيما أن بيان المنامة الأخير يؤكد ثبات موقف الدول الأربع في ظل ضعف موقف قطر بصورة ملحوظة، ومن بين الخيارات المطروحة أمام الدول الأربع العمل على توسيع الدول المقاطعة، بوصفها إحدى وسائل الضغط، وضم الدول المضارة سواء الخليجية أو العربية التي أضيرت من دعم قطر للإرهاب، إضافة إلى خطوات الملاحقة الدولية المختلفة.

وذكر أن هناك جهوداً من أجل جمع كل أصحاب المبادرات الهادفة إلى ملاحقة قطر ومقاضاتها دولياً، سواء محامون أو غير ذلك من أصحاب المبادرات الفردية، لتركيز الجهود في إطار واحد هو الفريق الخاص بملاحقة قطر دولياً، مع الحرص على العمل بصورة «احترافية»، مشدداً على ضرورة أن تشمل المطالبة بالتعويضات تعويض كل من تضرر على المستوى الاقتصادي، كما اقترح تدشين صندوق لتعويض ضحايا العمليات الإرهابية يمول من الأموال المصادرة من الإخوان.

30

قال عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان رئيس لجنة جمع التوكيلات من ضحايا الإرهاب في سيناء د. صلاح سلام إن ثورة 30 يونيو في مصر أفشلت كل المخططات القطرية، وكانت ضربة قاصمة لكل المخططات القطرية الإسرائيلية الصهيونية في مصر بشكل عام.

وذكر أن أول موقف حازم يتخذ ضد النظام القطري هو «موقف الرباعي العربي»، وكان يجب أن يتخذ منذ سنوات.

جرائم الدرجة الثانية مسار ثانٍ في ملاحقة قطر

■ القاهرة ـ البيان

حول ما إذا كان المسار الدولي لملاحقة قطر سالكاً ومفتوحاً أمام جهود الفريق القانوني من عدمه، لفت المحامي أحمد عبدالحفيظ، في ندوة «البيان» إلى أن هناك جرائم من الدرجة الثانية من الممكن أيضاً أن نسعى خلال مستوى التحرك ضمن المسارات التي يتم العمل عليها، مؤكداً أنه إن لم ندرك التحرك في الدرجة الأولى، فإن جرائم «التحريض الذي يتسبب في جريمة» يمكن إدراكها من خلال الجرائم من الدرجة الثانية، وهذه جريمة يمكن ملاحقة وسائل إعلام بها، في إشارة للجزيرة. مشدداً على ضرورة التحرك المبني على القواعد العامة المؤسس لقواعد عامة جديدة. وفي كل الأحوال فإن الإدانة والنشر والفضح لممارسات النظام القطري سوف تنهي مصداقيته ومصداقية داعمي هذه الجماعات. وقال إن التحرك القانوني يؤسس للعديد من الأمور من خلال التحرك لفضح داعمي الإرهاب على مستوى الرأي العام الدولي ومحاصرتهم. وقد يؤسس ذلك التحرك لقضايا جديدة في موضوع «العدوان»، وقال إنها جريمة لم تقنّن بعد في المحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم يمكن التأسيس لها حتى لو لم تتكامل فيها فكرة الإبادة الجماعية. ويدعم هذه المحاولات جهود الفيدرالية العربية، وهي مجموعة من منظمات المجتمع المدني العربي. وهناك مؤتمر لندن يوم 26 أغسطس، يتم خلاله إثارة هذا التحرك مع زيادة ضحايا الإرهاب ونوعيته.

قطر تواصل الهروب من الحل وتوقع 15 اتفاقية مع تركيا

أنقرة - وكالات وقّعت قطر وتركيا 15 اتفاقية جديدة، على طريق تعزيز العلاقات بينهما، حيث تسعى قطر إلى البحث عن حلول خارجية للأزمة، ومن بينها الاعتماد على تركيا وإيران.

وأعلن رئيس الغرفة التجارية في قطر، صالح بن حمد الشرقي، أنه أجرى زيارة إلى ولايتي إسطنبول وإزمير في الأسبوع الأول من الشهر الجاري، تم خلالها توقيع 15 اتفاقية بين شركات تركية ورجال أعمال قطريين. وأوضح أن هذه الاتفاقيات جاءت في مجالات المستلزمات الغذائية والعلاجية والإنشاء والنقل والصناعات اللوجستية والبلاستيكيات ومجالات أخرى.

ولفت موقع «هابر» الإخباري التركي، إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال النصف الأول من عام 2017 بلغ نحو 600 مليون دولار. وسجلت الصادرات التركية إلى قطر في شهر يونيو 2017 زيادة بلغت 51٪ مقارنة بشهر مايو ليرتفع حجم الصادرات التركية إلى قطر في يونيو فقط إلى 53,3 مليون دولار.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى استثمار رجال الأعمال القطريين نحو 20 مليار دولار في تركيا، بينما استثمر رجال الأعمال الأتراك 11 ملياراً و600 مليون دولار في قطر، فيما تعمل أكثر من 150 شركة تركية داخل قطر.

ـــاز المجاني»

توطين اليهود

شاركت الخطوط القطرية في عمليات استجلاب اليهود من أصقاع العالم إلى فلسطين، وكل ذلك إرضاءً للشريك الإسرائيلي، ففي العام 2013 نقل 60 يهودياً من اليمن إلى إسرائيل عبر الدوحة في عملية أشرفت عليها تل أبيب لنقل 400 يهودي من اليمن.

والإمارات.

وبلغت الاستماتة القطرية في التمسك بعلاقاتها مع الاحتلال أقصى حدودها حينما بادرت الدوحة بتزويد إسرائيل بالغاز لمدة غير محدودة وبأسعار رمزية، بعد توقف إمدادات الغاز الطبيعي إلى إسرائيل من خلال خط الأنابيب المصري الواقع في سيناء بعد أن فجره مجهولون.وبدأت الدوحة في جني ثمار هذه الاستماتة في العام 2007 عندما استقبل أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة في عام 2007 في الدوحة نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريز الذي زار قطر للمشاركة في مناظرات مع الطلاب، كما زار عدة مرافق في الدوحة كقناة الجزيرة وسوق واقف وجامعة جامعة كورنيل الأميركية.وفي عام 2008 زارت وزيرة خارجية آنذاك تسيبي ليفني الدوحة للمشاركة في أعمال منتدى الدوحة للديمقراطية، وقامت بزيارة عدة أماكن في الدوحة. لكن هذه الهرولة القطرية خلف إسرائيل لم تنعكس إيجاباً على الجانب الفلسطيني.

صحيفة هندية: الدوحة منبع الفوضى في المنطقة

قطر تتحمل مسؤولية الأزمة الخليجية

■ دبي- البيان

وجّهت صحيفة «ذا بيونير» الهندية الناطقة بالإنجليزية أصابع اللوم إلى قطر في الأزمة الخليجية الأخيرة، بسبب سياستها الميكافيلية التي تمضي بها منذ فترة طويلة، وانتهاكها الأعراف الداخلية والثقة الأصيلة في المجتمع العربي الخليجي.

وفيما أشار المقال المنشور في الصحيفة بعنوان «أزمة قطر: الآثار المترتبة والخيارات» إلى أن القوى العظمى لديها مصلحة كبيرة في استقرار منطقة الخليج بسبب أهميتها الاستراتيجية لأمن الطاقة، الأمر الذي يجعلها تفضل احتواء الآثار غير المباشرة الممتدة للأزمة الحالية منعاً لمزيد من زعزعة الاستقرار، أكد أهمية فهم الأسباب التي دعت التحالف الذي تقوده السعودية لاتخاذ هذا الموقف الحاسم ضد تلك الدولة.

يؤكد المقال أن الجذور الأساسية للفوضى الحالية في ليبيا وسوريا موجودة في «سياسة حافة الهاوية» لقطر، حيث جلب الربيع العربي إلى الصدارة، وحتى إلى السلطة قيادات إخوانية في أنحاء كثيرة من العالم العربي، برغم أن هؤلاء بالكاد لعبوا دوراً مهماً في تشكيل الانتفاضات.

ويشير إلى أن الصعود في الإسلام السياسي، سواء «الإخوان» في مصر، «حماس» في غزة، «القاعدة» في اليمن، «جبهة النصرة» و«داعش» في سوريا والعراق، و«النهضة» في تونس واتباع تنظيم القاعدة في ليبيا، هو ما أثار قلق الدول الداعية لمكافحة الإرهاب من وجهة نظر الآثار المترتبة لذلك على الأمن الإقليمي. وقد ازداد القلق بسبب سحب أميركا التدريجي لالتزاماتها من المنطقة، وزيادة الدفء تجاه إيران في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما.

ويفيد المقال أن مشاعر عدم الأمان استمرت تحت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، على الرغم من إصلاح هذا الأخير العلاقات مع السعوديين والابتعاد عن إيران، كما كان واضحاً في زيارته الأخيرة إلى السعودية وخطابه أمام القمة العربية الإسلامية، ذلك أن حصول إيران على اليد الطولى في السياسة الإقليمية منذ إطاحة الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، وصعود المتشددين في المنطقة من جهة أخرى في ظل تراجع التواجد الأميركي، كان مقلقاً للعديد من الدول.

وفي مواجهة هذه الظروف الاستثنائية، تقول الصحيفة إن السعوديين طالبوا بالتماسك والتضامن داخل دول مجلس التعاون الخليجي، فإذ بهم يجدون قطر لا تتخلى فقط عن التزاماتها في محاربة التطرف والإرهاب كما تعهدت في اتفاق الرياض عام 2014، بل تنفتح أيضاً على جميع أنواع العناصر المتطرفة، ناهيك عن غزلها المتزايد مع إيران، مؤكداً أنه لم يكن بوسع قطر أن تطالب برفاهية أمن دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الذي أصبحت في خدمة توسع النفوذ الإيراني في المنطقة.

ورأى المقال أن التطورات ما بعد الربيع العربي جاءت في الواقع كإنعاش لقطر وتركيا وإيران، وهو الأمر الذي يفسر جزئياً تحالف تلك الدول في السياسات الإقليمية، مشيراً إلى أنه، بعض النظر عن التجانس الأيديولوجي الذي يتقاسمونه من وجهة العالم الإسلامي، فإن الدول الثلاث وجدت في سياسات الربيع العربي وإيحاءاتها الأيديولوجية أداة لتعزيز أنظمتها وتوسيع نفوذها الإقليمي.

وترى الصحيفة أن هناك عوامل تدفع تركيا وإيران إلى اتباع سياسة معينة تجاه المنطقة، ولهما أدواتهما، إلا أن قطر ليس لديها أي من تلك الأمور. وبفضل القوة المالية فقط، سعت إلى بناء مكان إقليمية من خلال اتباع سياسية خارجية نشطة والنأي بنفسها عن السياسة الإقليمية المتمحورة حول السعودية على أساس قوة مقدرات قطر الاستراتيجية الثلاث: القاعدة العسكرية الأميركية (القوة الصلبة)، تلفزيون الجزيرة (القوة الناعمة)، ورعاية وولاء مجموعة من الجماعات المتطرفة.

ومع التغطية الأمنية الأميركية والشرعية «الديمقراطية» الوهمية المكتسبة حديثا عبر «الجزيرة»، تفيد الصحيفة أن النظام شعر واثقاً من تعزيز صورته الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال تسهيل النقاشات العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي، جولة الدوحة، إلخ..) والمفاوضات بين حركة طالبان والغرب في الدوحة، وأن قطر حاولت بهذه الطريقة بناء صورتها كونها دولة تقف ضد الوضع الراهن ومع التغيير. ويشير المقال إلى أنه في الوقت الذي بإمكان قطر أن تتحمل «التغيير غير المنضبط» في المنطقة، فإن السعوديين وغيرهم يفضلون التغير المنظم التدريجي، الذي كانوا يمارسونه لفترة طويلة بطريقة متسلسلة، مؤكداً أن قطر بين جميع الدول العربية لديها أقل تاريخ من أي نوع من الإصلاح الليبرالي في الداخل.

ازدواجية ونفاق

وبالإشارة إلى سمة متناقضة أخرى في السياسة القطرية، يشير المقال إلى قناة الجزيرة التي يشاد بها، والتي تبقى صامته على نحو مثير على الحكومة والمجتمع القطريين، مسلطة صوتها على السخط الجماعي وإحباط الشباب العربي من دون تقديم أي نوع من الاتجاه للاحتجاجات والمفاوضات، سواء بشأن قضية فلسطين والبطالة والفساد أو الإصلاح، فيما تغطيتها «للتغير غير المنظم» يعتبر تهديداً للأمن والاستقرار الإقليمي من قبل جيرانها، لا سيما مع بث رسائل المتطرفين والإرهابيين بانتظام، وتقديم وقت غير متناسب لقادتهم.

ويؤكد المقال النفاق القطري الواضح، حيث يتعايش في الدوحة المتطرفون، والمصنفون إرهابياً، والغرب، بما في ذلك القاعدة العسكرية الأميركية، على خير ما يرام، فيما تتدفق من داخل الدوحة نفسها، يوماً بعد يوم الخطابات المناهضة للغرب والشاجبة للأنظمة العربية المختلفة باستثناء قطر، مشيراً إلى أن تلك الازدواجية الصارخة للنظام القطري استمرت لفترة طويلة على الرغم من التحذيرات المتكررة من أعضاء دول مجلس التعاون الآخرين، وهي التحذيرات التي أدت إلى الأزمة الحالية.

ويخلص المقال إلى ضرورة تحميل قطر اللوم بسبب توسع سياستها الميكافيلية لفترة طويلة جداً، معتبراً أن الهند قد تكون وجدت من الحكمة اعتبار الخلاف بين قطر والدول العربية الأخرى قضية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، لكن إذا لم تحل الأزمة قريباً، فإنه سيكون عليها أن ترمي جانباً مظاهر الحياد، وتأخذ موقفاً متماشياً مع سياستها في مكافحة الإرهاب.

رأي

الحبيب الأسود

هلوسات النفيسي

يبدو أنهم يفكرون بالأسلوب ذاته، ويتحدثون بالطريقة ذاتها، ويحللون بالدوافع ذاتها، ويعتمدون على المصادر ذاتها، كيف لا وهم ينطلقون من المرجعيات ذاتها، ويتبنون النظريات نفسها، وينهلون من الخزينة ذاتها؟

أقصد حلفاء الدوحة الذين يكذبون كما يتنفسون، ويفبركون الوقائع كما يشتهون، ويزوّرون الحقائق بما يخدم حساباتهم الضيقة، وهم يعرفون أنهم كاذبون مفبركون مزوّرون، ويبرمجون وعيهم ولا وعيهم على مؤشر واحد، هو مؤشر تنظيم الحمدين، انطلاقاً من قناعة ترسخت لديهم، وهو أن الكذب يجوز في الحروب، وهم في حرب يحاولون كسبها بكل الوسائل، وفي صراع مع الوقت يسعون للاستفادة منه، بغسل عقول البسطاء ثم حشوها بشعارات عاطفية، تصبّ في خانة مشروع الأخونة الذي ألبسوه جلابيب «الصحوة» و«الربيع» و«المقاومة».

ولذلك، فإنه عندما يخرج عبد الله النفيسي بتحاليله «الاستراتيجية» الموغلة في الحقد والكراهية، التي تنبني على أساس العداء البواح لدولة الإمارات العربية المتحدة ومشروعها الحضاري، فإنه يكمّل مواقف تلك الجوقة التي بات لها عازفو النشاز المعتمدون في كل بلد تسلل إليه سوس الإخوان، ولكن بكثير من التناقض، فالنفيسي الذي يزعم أنه متخصص في كشف مؤامرات الفرس ومخططات ولاية الفقيه، والطموحات التوسعية للحرس الثوري، هو ذاته الذي يكرس وقته وقلمه وتغريداته للمنافحة عن تنظيم الحمدين، حليف طهران الأول في المنطقة، وهو ينسى أو يتناسى أو يرفض أن يكون صادقاً ولو لمرة واحدة، بالاعتراف بأن العضو الأسبق بالكنيست الإسرائيلي عزمي بشارة هو من يقود سياسات قطر ويحدد معالمها، وهو الذي ما انفك يجرّ المنطقة العربية إلى ما وصلت إليه من حالة الفوضى والخراب.

وهو بينما يزعم أنه محب صادق للمملكة، يختار وضع كل بيض أفكاره وأوهامه في سلّة «تنظيم الحمدين» المعادي لها والمتآمر عليها، حيث وجد في قناة «الجزيرة» منصة لترويج هلاوسه التي لا تخرج عن دائرة الادعاء بأنه يمتلك الحقيقة، وهو كاذب.

لقد ذكّرتني مقولات النفيسي بتصريح لمفتي الإرهاب القطري في ليبيا الصادق الغرياني على قناة «التناصح» الإرهابية، قال فيه إن «اليابان قررت في عقد الستينيات البحث عن دين لشعبها ومجتمعها، فاختارت الدين الإسلامي، ووجهت رسائل بذلك إلى الجامع الأزهر وإلى الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر لمساعدتها على أسلمة اليابانيين، ولكن عبد الناصر»، والكلام للغرياني «تجاهل الموضوع بسبب كراهيته للإسلام».

هكذا يكذبون، وهكذا يتلاعبون بعقول البسطاء، وهكذا يفبركون الأباطيل، وينشرونها على نطاق واسع، إما عن جهل، وتلك مصيبة، وإما عن قصد، والمصيبة أعظم.

وصدق الشاعر حين قال:

لا يكذب المرء إلا من مهانته
أو عادة السوء أو من قلة الأدبِ

خبراء يفسرون القرار بقلة ثقة الحكومة القطرية بمواطنيها

«الإقامة الدائمة» لضرب الهوية الخليجية

الحربي لـ«البيان»: الدوحة تتجه لتغيير ديموغرافي يستهدف أمن دول «التعاون»

■ إسطنبول – البيان

ما من دولة - باستثناء دولة تنظيم الحمدين- يمكن أن تجازف بالهوية والتركيبة السكانية، بل إن ذلك لدى الكثيرين يشكل تهديدا للأمن القومي، ولعل اعتراضات أوروبا على موجة اللاجئين ليست من منطلقات عنصرية وإنما من منطلق الحفاظ على الهوية.

ويعمل تنظيم الحمدين على تذويب الهوية القطرية تحسبا لأية متغيرات من شأنها أن تقلب الطاولة على نظام الحكم المفسد والمخرب، لذا اتجهت إلى تغليب صفة التغريب على صفة الأصالة في المجتمع القطري. وسنت أخيرا قانونا جديدا يمنح المقيم الأجنبي في قطر امتيازات عدة، تشكل تهديداً حقيقياً على التركيبة السكانية للدوحة، وهو قانون «الإقامة الدائمة»، الذي يشبه إلى حد بعيد التجنيس مع بعض الفروق التفصيلية.

المقامرة بالمواطنين

وهذا القرار جاء نتيجة غياب مفهوم الشعب القطري في عين تنظيم الحمدين وقلة الثقة بهذا الشعب، إذ يبلغ عدد سكانها 2,4 مليون نسمة، 11٪ منهم فقط قطريون و89٪ غير قطريين، وبينهم نسبة كبيرة من جنوب شرق آسيا يعملون في حقل البناء والمقاولات، وذلك بحسب تقرير لصحيفة «عكاظ» السعودية.

وبموجب القانون الجديد يحق لحاملي الإقامة الدائمة من أبناء القطريات، إضافة إلى الذين «أدوا خدمات جليلة للدولة» أو «ذوي الكفاءات الخاصة التي تحتاج إليها الدولة» (كما ذكرت وكالة الأنباء القطرية)، لهم الحصول على معاملة «القطريين» نفسها في التعليم والرعاية الصحية والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى «الحق في التملك العقاري وفي ممارسة بعض الأنشطة التجارية دون شريك قطري»، الأمر الذي يشكل خطورة بالغة ليست على قطر فقط، وإنما على الطبيعة الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، ذلك أنه من خلال قانون الحمدين الجديد، فإنه يحق لحاملي البطاقة الدائمة التعيين في الوظائف العسكرية والأمنية، الأمر الذي يشكل خللا واختراقا في البنية السياسية والعسكرية القطرية، وفي كل الأحوال الخليجية، بحكم الطبيعة الجغرافية واعتبارات اجتماعية.

شراء شعب

وفي هذا الإطار، قال الدكتور والكاتب السعودي محمد الحربي، إن قطر ستذهب إلى أبعد من ذلك، وربما فعلا تذهب إلى شراء شعب، ذلك أن الشعب القطري الأصيل لن يقبل بممارسات تنظيم الحمدين المسيئة إلى قطر وإلى دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف الحربي في تصريح إلى «البيان» إن قطر بدأت بالحرب الواضحة على دول الخليج العربي، وهي ستذهب إلى تغيير ديموغرافي يؤثر على المنظومة الأمنية والسياسية لدول الخليج، ولعل القرار الأخير يشكل ركيزة في سياسة قطر الاستفزازية للقطريين والخليجيين على حد سواء.

أما الكاتب الاقتصادي غسان بادكوك، فقال في تصريح لـ«البيان» إن الممارسات القطرية بدأت تتخبط بعد النكسات الاقتصادية الأخيرة على الاقتصاد على المستوى العالمي، لافتا إلى أن أي قرار اقتصادي في هذه الفترة سيكون تحت بند ردة الفعل والتخبط، وهذا يندرج على منح قطر امتيازات الإقامة الدائمة للوافدين.

وأضاف إن ذلك، يشكل ثغرة في الاقتصاد الوطني، ذلك أن اعتماد الدولة على القوى العاملة الخارجية يجعلها مرهونة لدول أخرى بطريقة وأخرى.

وفي الوقت الذي تحاول قطر تغيير الطبيعة الديمغرافية المستقبلية لصالح نظام الحكم، ومحاولة استبدال وشراء شعب، فإن هنا نحو ستة آلاف مواطن قطري من قبيلة الغفران يقضون عامهم الـ14 دون هوية بعد أن أسقط عنهم النظام القطري الجنسية قبل حوالي 20 عاما، ورغم أن المنظمات الإنسانية اعترضت على هذه الخطوة، إلا أن قطر أصمت السمع ومضت في سياستها القائمة على ترهيب سكانها ومنعهم من أبسط حقوقهم.

وعلى الرغم من الاعتراضات العديدة من المنظمات الحقوقية العالمية على الممارسة القطرية العنصرية على قبيلة آل غفران، إلا أن تنظيم الحمدين لم يستجب لهذه المنظمات.

فرقعة إعلامية

قال المحلل الاقتصادي البريطاني محمد عبدالمجيد لشبكة «سي إن بي سي» إن قرار قطر الأسبوع الماضي بمنح حقوق الإقامة للعمال المغتربين هو مجرد «فرقعة إعلامية»، مضيفاً إن القرار ليس إلا طريقة أخرى لمحاولة تعزيز الثقة بين المغتربين والقطريين. وتعد هذه الخطوة دفعة جديدة لآلاف المرتزقة الذين يقطنون الدوحة، وامتهنوا المنافحة عنها ضد جيرانها، في حين لن يجد مئات الآلاف من العمالة البسيطة التي تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان في الدوحة أي فائدة من «القانون الجديد» الذي يزيد من الهوة بين ديموغرافية السكان في «مدينة التناقضات».

خالد القاسمي: قطر تمضي في طريق التصعيد

■ دبي – البيان

قال الباحث في الشؤون الخليجية الدكتور خالد القاسمي: إن قطر تمضي في طريق تصعيد أزمتها وفي طريق دعم الإرهاب، وهو أمر يتضح للجميع من خلال تسييس الحج ومحاولة تدويله وتقديم الشكاوى ضد الدول المقاطعة في الأمم المتحدة وتعود خائبة من كل مساعيها.

طريق واحد

وأضاف القاسمي في مداخلة تلفزيونية، أمس، أن قطر ليس لديها سوى طريق واحد للتفاهم مع جيرانها العرب وهو من خلال المملكة العربية السعودية.

القائمة الإرهابية

وأكد القاسمي أن على قطر أن تسلم القائمة الإرهابية المطلوبة خليجياً ومصرياً وأممياً، مضيفاً: الدوحة أصبحت ملاذاً لكل الجماعات الإرهابية وتقدم لها الدعم، وعلى الحكومة القطرية أن تبحث عن مصالحها مع جيرانها.

واستطرد: «الاقتصاد القطري ينهار والعمالة في حالة فوضى وتقوم بمظاهرات وتريد رواتبها وتهاجر الدوحة».

مزاعم قطر تجوب أوروبا .. واستجداء لتمرير الأكاذيب

■ القاهرة – وكالات

بعد تضييق الخناق عليها وتكبد خسائر اقتصادية فادحة ونبذها عربياً، تسعى قطر بكل السبل لاستجداء الغرب لمواجهة القطيعة العربية بسبب دعمها وتمويلها للإرهاب بالمنطقة، ويقوم سفراء الدوحة في الدول الأوروبية خلال الفترة الماضية بتسويق مزاعم النظام الحاكم ونفي صلتهم بدعم التطرف. وتتماشى الدبلوماسية القطرية مع خطوط القصر الأميري بالدوحة، في الهيئات والمحافل العالمية، بالترويج للمزاعم والأكاذيب في المنظمات العالمية، لكنها تفشل دائماً في كسب تعاطف دولي معها. وفي السياق حاول السفير القطري لدى ألمانيا سعود آل ثاني، التذلل للألمان، وكرر الخطاب القطري الممزوج بالاستجداء والأكاذيب خلال لقاء إذاعي مع راديو برلين، ونشرته وزارة الخارجية القطرية. وروج السفير القطري لعدد من التناقضات، بدأها بالقول إن بلاده لن تتضرر من إجراءات الدول الداعية لمكافحة الإرهاب كونها وجدت بدائل، لينافق نفسه في المقابلة الإذاعية ذاتها ويؤكد تجاوز تأثير الضرر إلى كل مواطني العالم. ورغم رفض السفير القطري المطالب العربية الـ13 مدعياً أنها تمس بـ«السيادة القطرية»، إلا أنه استجدى الحوار ودعم الوساطة الكويتية التي لم يحترمها المسؤولون القطريون.

خبير عسكري: قطر تحاول تغطية جرائمها بشراء الأسلحة

■ القاهرة – البيان

كشف رئيس الاستطلاع الحربي السابق في مصر، اللواء نصر سالم، الأسباب التي دفعت دولة قطر التي تدعم الإرهاب، لشرائها السلاح من أميركا، وقال إن شراء قطر للسلاح هو نوع من المواءمات مع الدول الغربية للسكوت عن جرائمها وتورطها في دعم الإرهاب. وأضاف سالم، في تصريحات صحافية، أن زيادة معدلات شراء قطر للسلاح بسبب أنها تعتبر هذا الطريق سبيلاً لشراء سكوت الدول الغربية عن جرائمها حسب اعتقادها، موضحا أن العديد من صفقات السلاح التي عقدتها قطر وآخرها طائرات «إف 16» التي تمت مقابل 12 مليار دولار، هي محاولة رشوة مقنَّعة. وأظهرت تقارير لـ«معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي»، أن قطر ضاعفت استيراد السلاح بنسبة 282 في المئة ما بين 2012 و2016. وذكرت تقارير أن هذا الارتفاع في تكاليف الاستيراد القطري للأسلحة يعكس مخاوف تنظيم الحمدين بسبب تدخلاته في زعزعة استقرار دول المنطقة ودعمها ميليشيات إرهابية وتحريضها على خطاب الكراهية. وهذه الترسانة تأتي لحماية هذه السياسة في دعم الإرهاب.

الكيانات الأميركية لن تتضرّر من المقاطعة وتطمينات للاتحاد الأوروبي

شركات عالمية تعيد هيكلة عملياتها لتجنّب الدوحة

الأزمة تدفع المؤسسات الأجنبية إلى الحذر في الصفقات

■ دبي - رويترز

اتخذت بعض الشركات خطوات لإعادة هيكلة عملياتها في الشرق الأوسط تجنبا للدوحة حتى لا تتبع قطر مقراتها الإقليمية التي توجد غالبا في دبي وذلك في محاولة لتفادي أي تضارب. وفق ماذكرته وكالة رويترز.

ونقلت رويترز عن أربعة مصادر مطلعة، قولها: إن الدول العربية الأربع التي فرضت عقوبات على قطر (الإمارات والسعودية ومصر والبحرين) قد أبلغت الولايات المتحدة أنها لن تعاقب الشركات الأميركية العاملة معها والتي تعمل مع الدوحة أيضاً.

وقالت الوكالة إن السعودية والإمارات ومصر والبحرين بعثت خطابا إلى وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون في يوليو الماضي تطمئنه فيه بأن الشركات الأميركية لن تتعرض لعقوبات من جراء المقاطعة وذلك حسبما أفادت مصادر مطلعة على الرسالة.

وأبلغت بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الإمارات رويترز أن الاتحاد تلقى «تطمينات شفهية... رسمية» مماثلة من الإمارات.

وقال أحد المصادر إن الدول الأربع لم تتعرض إلى أية شركة أميركية بسبب الأزمة مع قطر.

حذر

وتتوخى الشركات الأجنبية الحذر على نحو متزايد في معاملاتها عبر الحدود بفعل بواعث القلق من أن تمسها تداعيات أكبر أزمة دبلوماسية في المنطقة منذ سنوات.

ووفقا لمصدر اطلع على الخطاب فقد قالت الدول الأربع في رسالتها إنها تثمن علاقاتها مع الشركات الأميركية وتنوي المحافظة عليها وإن تلك العلاقات لن تتأثر بالمقاطعة.

محاولات

وكان تيلرسون قام بزيارة استمرت أربعة أيام إلى المنطقة في يوليو حيث التقى بطرفي النزاع وقدم مقترحات لاحتواء الأزمة. وقطعت السعودية والإمارات ومصر والبحرين علاقاتها الدبلوماسية وخطوط النقل مع قطر في الخامس من يونيو وعلقت مسارات النقل الجوي والشحن البحري معها.

وقال أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية في 17 يوليو إن الإمارات لن تطلب من الشركات الأجنبية المفاضلة بين العمل معها أو في قطر.

عقود

ولدى الشركات الأميركية الكبرى استثمارات كبيرة في جميع دول الأزمة وهناك عقود ضخمة متاحة في السعودية والإمارات وقطر.

ووقعت السعودية، أكبر بلد مصدر للنفط في العالم، صفقات بعشرات المليارات من الدولارات مع شركات أميركية خلال زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للرياض في مايو الماضي.

وتعد شركات الطيران الخليجية من كبار عملاء بوينج الأميركية لصناعة الطائرات.

رأسمالها السوقي فقد في تداولات أمس 1.74 مليار ريال

33 ملياراً خسائر بورصة قطر من بداية المقاطعة

%11.8
تكبدها المؤشر العام للسوق منذ بداية العام

■ دبي - رامي سميح

تهاوت البورصة القطرية في نهاية تداولات أمس، وهبط رأسمالها السوقي دون حاجز 500 مليار ريال، وسط ضغوط بيعية للمؤسسات الأجنبية، في ظل استمرار المقاطعة المفروضة من 4 دول عربية للدوحة بسبب دعمها للإرهاب. وتكبد رأس المال السوقي للأسهم خسائر، أمس، بنحو 1,74 مليار ريال، ليتراجع إلى 499,16 مليار ريال من 500,9 مليار ريال في نهاية جلسة الخميس الماضي، لترتفع الخسائر التي تكبدها السوق إلى أكثر من 33 مليار ريال منذ بداية المقاطعة في 5 يونيو الماضي.

وتراجع المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 0,41٪ أو ما يعادل 37,6 نقطة ليغلق عند 9205,22 نقاط، بينما تراجع مؤشر الريان الإسلامي بنسبة 0,57٪ ليغلق عند 3674,5 نقطة، وانخفض مؤشر جميع الأسهم بنسبة 0,37٪ إلى 2628,45 نقطة.

ووفق حسابات «البيان»، ارتفعت خسائر المؤشر العام القطري بنسبة 11,8٪ منذ بداية العام، لتحقق بذلك أسوأ أداء بين جميع أسواق العالم.

هبوط

وجاء التراجع مصحوباً بهبوط شبه جماعي لمؤشرات القطاعات يتصدرها «الخدمات والسلع الاستهلاكية» بنسبة 1,15٪، كما تراجع مؤشر قطاع «الاتصالات» بنسبة 0,91٪ و«التأمين» بنسبة 0,74٪ و«العقارات» بنسبة 0,28٪ و«البنوك والخدمات المالية» بنسبة 0,28٪.

وانخفضت مستويات السيولة بنحو ملحوظ إلى 140,9 مليون ريال مقابل 160,7 مليون ريال، وذلك في مقابل 300 – 400 مليون ريال قبل الأزمة.

ومن بين 40 سهماً جرى التداول عليهم، انخفضت أسعار 30 سهماً، وتصدرها «قطر للسينما» بنسبة 7,41٪، مع إعلان الشركة تراجع أرباحها بنسبة 30,3٪ في الربع الثاني من العام الجاري بضغط تراجع الإيرادات، لتصل إلى نحو 2,76 مليون ريال (740,72 مليون دولار)، مقارنة بـ3,96 ملايين ريال (1,06 مليون دولار) أرباح الربع الثاني من العام الماضي.

أسهم

وجاء ضمن الأسهم الخاسرة «بنك الدوحة» بنسبة 2,86٪، ثم «القطرية للصناعات التحويلية» بنسبة 2,3٪، و«الميرة للمواد الاستهلاكية» بنسبة 1,77٪، و«قطر للوقود» بنسبة 1,57٪، و«بنك قطر الدولي الإسلامي» بنسبة 1,23٪، و«فودافون قطر» بنسبة 1,12٪.

كما انخفضت أسهم «السلام العالمية» بنسبة 1,11٪، و«المتحدة للتنمية» بنسبة 1,08٪، و«مجموعة المستثمرين» بنسبة 1,05٪، و«الوطنية للإجارة» بنسبة 1,01٪، و«قطر للتأمين» بنسبة 1٪، و«مصرف قطر الإسلامي» بنسبة 0,95٪.

وهبط سهم «صناعات قطر» بنسبة 0,43٪، بعدما خفض «بنك قطر الوطني» سعره المستهدف إلى 109 ريال، بعد إعلان الشركة عن تراجع أرباحها بنسبة 47٪ إلى 681,87 مليون ريال في الربع الثاني من العام الماضي.

مبيعات

ووفق بيانات بورصة قطر، ضاعفت المؤسسات الأجنبية مبيعاتها على الأسهم القطرية، بعد أن حققت مبيعات بنحو 14,5 مليون ريال مقابل مشتريات بنحو 6,12 ملايين ريال، فيما حقق الأفراد الأجانب مبيعات بنحو 12,7 مليون ريال مقابل مشتريات بقيمة 12,3 مليوناً.

7.4 مليارات دولار استثمارات غادرت الدوحة

تراجع كبير لنصيب الفرد من الناتج المحلي

■ دبي - مشرق علي حيدر

يتواصل مسلسل هروب الاستثمارات الأجنبية من قطر، وتزداد تعقيداته وسط تعنت الدوحة التي تروّج مقدرتها على تحمّل فاتورة احتمائها بالأجنبي، وتأخذها العزة بالإثم على أن تنصاع للحكمة ومغادرة هوس لعب دور أكبر منها. وتبلغ قيمة الاستثمارات التي فضلت المغادرة على البقاء تحت العباءة الاستثمارية القطرية أكثر من 7,4 مليارات دولار حتى الآن.

وتكبدت الدوحة خسائر اقتصادية وسياسية فادحة عقب مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر، ويلوح في الأفق سيناريو انهيار العمود الفقري للاقتصاد القطري متمثلا بصادرات الغاز والنفط والتي تشكل 80 ٪ من عائداتها وما يعنيه ذلك من زيادة جراح الدوحة المثخنة خلال السنوات الثلاث الماضية التي شهدت تراجعا بنسبة تزيد على الثلث في المعدل العام لنصيب الفرد القطري من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 61 ألف دولار في عام 2016 مقابل حوالي 94 ألف دولار في عام 2014.

احتياطيات

وعلى الرغم من لجوء الدوحة إلى تعويض الخسائر وارتفاع التكاليف بضخ المزيد من الاحتياطيات المالية الداعمة في السوق غير أن الكارثة المتوقعة والتي لا يمكن تجنبها في حال واصلت الدوحة تعنتها بشكل يؤدي إلى استنزاف الاحتياطات وقطع إمدادات الغاز ولو بشكل جزئي. فالغاز يهب الحياة لقطر ولاقتصادها. وفي حال تعطل صادراته، فإن ذلك يعني نهاية دعائم الدوحة. أما استكمال مشروع «مونديال قطر 2002» فسيكون صعبا وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع تحويل الدوحة إلى مركز دولي للملاحة الجوية الذي أصبح حلما مستحيل المنال.

هروب

وبحسب بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية فقد ظهر أن قطر شهدت خلال عام واحد فقط خروج استثمارات مباشرة وغير مباشرة بقيمة تجاوزت 7,4 مليارات دولار (27,2 مليار ريال قطري) في تناقض صارخ لما تسوقه الدوحة من (جاذبية) بيئتها الاستثمارية على أكتاف احتضانها المشكوك به لكأس العالم 2022م.

وطبقا لمسح الاستثمار الأجنبي في قطر 2015م والمنشور على موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر بنهاية عام 2015م انخفاضا إلى 133 مليار ريال قطري مقابل 144,2 مليار ريال نهاية العام 2014م أي بانخفاض 11,2 مليار ريال.

كما أوضحت البيانات انخفاض رصيد الاستثمار الأجنبي في المحفظة (الاستثمار الأجنبي غير المباشر) إلى 71,9 مليار ريال في العام 2015م مقابل 87,9 مليار ريال في العام 2014م أي بانخفاض 16 مليار ريال.

وبالتالي فإن البندين الرئيسيين للاستثمار الأجنبي (المباشر وغير المباشر) قد شهدا تراجعا معا بقيمة 27,2 مليار ريال في عام واحد فقط وهو ما يعكس وضعا استثماريا يخالف ما يتم الترويج له. ومن الملفت للنظر الانخفاض الترويجي للاستثمارات المباشرة الأميركية والأوروبية في قطر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، فقد تراجع رصيد الاستثمارات الأميركية من 38,5 مليار ريال في العام 2012م إلى 30,8 مليار ريال بنهاية العام 2015م، كما تراجع رصيد الاستثمارات الأوروبية من 42,5 مليار ريال في العام 2014م (غير متاح في بيانات 2012م) إلى 39 مليار ريال في العام 2015م.

تمويلات

وتشير أيضا بيانات الاستثمارات الأجنبية الأخرى والتي لم يعرّفها التقرير إلى حجم التمويلات الخفية التي تقوم بها قطر حيث بلغت قيمة هذا البند نحو 212 مليار ريال من إجمالي الأصول الخارجية البالغ 378,3 مليار ريال أي يستحوذ هذا البند على 56٪ من استثمارات قطر الخارجية حيث شهد العام 2015م ضخ 27,8 مليار ريال في الوقت الذي تضاءل فيه حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والتي تعبر بشكل صحيح عن الاستثمارات الخارجية.

باريس سان جيرمان.. كرة قطر المثقوبة

■ إعداد ـ اليازية البدواوي

يعيش مالكو نادي باريس سان جيرمان الفرنسي حالة من اليأس، فهم توّاقون إلى أن يتم تصنيف ناديهم في مصاف النوادي الأوروبية العملاقة. وفي حين أن النادي، الذي مقره باريس، قد أثبت جدارته في فرنسا، فإنه فشل بشكل مستمر في البطولات القارية، وتمثل أفضل أداء له في الدور قبل النهائي لدوري أبطال أوروبا، ولم يستطع مقارعة الكبار في القارة العجوز.

وقبل 5 أعوام، استحوذت قطر على النادي الفرنسي من خلال جهاز قطر للاستثمار، وهو فرع من هيئة الاستثمار القطرية المملوكة من قبل الدولة، وبالتعاون مع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي الذي مرر عدة اتفاقيات قطرية في الداخل الفرنسي لخدمة وجوده رئيساً للدولة الأوروبية، ومنها بيع نادي العاصمة مقابل 170 مليون دولار.

وهو رقم يقل كثيراً عن صفقة النادي الباريسي الأخيرة الذي دفعته العائلة القطرية الحاكمة، لكسر عقد النجم البرازيلي نيمار جونيور دا سيلفا لاعب برشلونة السابق، وهي الصفقة التي تجاوزت تكلفتها المليار يورو على أقل تقدير، منها 222 يورو فقط دفعها النادي نقداً إلى النادي الكتالوني للحصول على البطاقة الدولية للاعب البرازيلي التي تمكنه من اللعب، إضافة إلى ما يحصل عليه اللاعب ووالده والمحاميون والضرائب المدفوعة في فرنسا وإسبانيا وفي البرازيل.

وهي كلها أرقام تدفعها العائلة الحاكمة القطرية في سبيل تعزيز مصالحها وتلميع صورتها العالمية عبر استغلال لعبة كرة القدم.

إنفاق

ومن هنا تبادر إلى أذهان ملاكه أن الحل الأمثل يكمن في إنفاق مبالغ مالية طائلة عليه لمنافسة ريال مدريد وبرشلونة وبايرن ميونيخ، فنفخ المالك القطري في كرة باريس سان جيرمان مراراً بصفقات براقة، ولكنها كانت كرة مثقوبة يفرغ هواؤها باستمرار، فخلال العام المنصرم، عندما كان باريس سان على بعد ثوانٍ من التغلب على برشلونة في دوري أبطال أوروبا، تبددت آمال النادي حينما تعرض لخسارة مذلة فيما عرف إعلامياً بـ«الريمونتادا الكتالونية»، عندما استطاع البلاوغرانا سحق الفريق الباريسي بستة أهداف مقابل هدف واحد في عودة تاريخية لبرشلونة على حساب سان جيرمان، ليدرك النادي حاجته إلى صفقة بحجم نيمار تعوّضه عن الفشل الأوروبي، بعدما لم تنفعه الصفقات التي أجراها عبر السنين الماضية بدءاً بالتعاقد مع الإنجليزي ديفيد بيكهام والسويدي زلاتان إبراهيموفيتش والأوروغواياني إديسون كافاني، إضافة إلى أسطول من اللاعبين البرازيليين المدافعين وفي خط الوسط، وكل هؤلاء لم يفيدوا النادي الباريسي أو يرفعوا أسهمه في البطولة القارية الأوروبية، ما جعل الأسرة الحاكمة تواصل سكب الأموال للوصول إلى أي شكل من أشكال النجاح القاري بأي ثمن كان.

وجه دعائي

وتداولت صحف وتحليلات عالمية أن صفقة الشراء المبالغ بها يُقصد بها تنصيب نيمار «كملصق دعائي» لكأس العالم 2022، الذي دفعت قطر ملايين الرشى للفوز بحقوق استضافته، وذلك وفقاً لتحقيق لصحيفة «صنداي تايمز» خلال عام 2014، بحيث استهدفت تلك الدولة الصغيرة الكرة المستديرة لرفع مكانتها دولياً، كما لم تتوانَ عن تخصيص 200 مليار دولار لإعداد البنية التحتية للبطولة.

وبعد ذلك بوقت قصير، وقّعت قطر اتفاقية رعاية مع نادي برشلونة من خلال «مؤسسة قطر»، وكانت تلك المرة الأولى التي يظهر فيها اسم الراعي القطري على قمصان النادي الكاتالوني الذي يعرف بتاريخه الكروي منذ عقود مضت، وحتى لا يكون الانتقال فجائياً في برشلونة تم الاتفاق مع الرئيس السابق لبرشلونة ساندرو روسيل، والمسجون حالياً في السجون الإسبانية على خلفية قضايا فساد وتهرب ضريبي، ليتخلى الفريق الكتالوني عن مبدئه بمساعدة روسيل ويبيع واجهة قميصه، وهم الذين دأبوا على وضع شعارات المؤسسات الخيرية فقط على صدر قميص النادي الذي كان يحمل شعار «يونيسيف» المنظمة الدولية للأمم المتحدة للطفل، ولكن روسيل ابتدع خطة فاسدة لخداع الرأي العام الكتالوني والإسباني بصفة عامة، حيث تم وضع اسم مؤسسة قطر الخيرية كبداية «قطر فاونديشن»، وكستار تدريجي لامتصاص الغضب الشعبي في تخلي النادي العريق عن مبادئه، حيث أزيح فيما بعد شعار المؤسسة القطر الخيرية «الوهمية»، ليضع النادي شعار قطر على صدر قميصه، متمثلاً في شعار طيران قطر.

جملة من الصفقات

ولم يقتصر إغداق الأموال القطرية على نيمار فقط، بل كان هناك عدد كبير من الصفقات الأخرى التي أبرمتها قطر منذ شهر يونيو الماضي، بحيث لم يثنها قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة بعد الشقاق عن دعمها للإرهاب، واستغلال كرة القدم في الترويج لصورتها إعلامياً.

ووفقاً لصحيفة «نيويورك تايمز»، فإن هذه الدولة، التي تعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، اشترت طائرات مقاتلة من طراز F-15 مقابل 12 مليار دولار، إلى جانب 7 سفن حربية من إيطاليا، تقدر تكلفها بنحو 6 مليارات دولار، كما أنها اقتربت من شراء حصة في شركة الخطوط الجوية الأميركية، إلا أنها عدلت عن ذلك في الوقت الحاضر. ربما كانت تلك الصفقات دعاية صريحة لإظهار عدم تأثرها بالأزمة، بيد أن صفقة اللاعب نيمار كانت استعراضاً لقوتها الناعمة عن طريق كرة القدم، ولكنه استعراض زاد الاتهامات الموجهة إلى الدولة الصغيرة الحجم باستغلال قوة الأموال للتغطية على أعمال غير شرعية.

أزمة

وألقت الأزمة الإقليمية بظلالها على مصير كأس العالم المرتقب، في ظل حالة عدم يقين، لتصدح أصوات دعوات إلى ضرورة تغيير مكان الاستضافة. ومن جانبهم، قال مسؤولو الفيفا إنهم في صدد دراسة الوضع، وصرح جان مارك ريكلي، مدير المخاطر العالمية بمركز جنيف للسياسة الأمنية، لأحد المواقع الفرنسية على شبكة الإنترنت، بأن شراء نيمار كان الهدف منه استعراض قوة قطر، قائلاً: «نيمار وسيلة للدوحة لإظهار دور سياسي في الرياضة على المستوى العالمي، لا سيما في كرة القدم».

وقالت صحيفة «دايلي ستار» الإنجليزية: «غطرسة صفقة نيمار تزيد الاتهامات حول الصغيرة قطر». وواصل في المقال المنشور عبر موقعها على الإنترنت: «قطر وضعت نفسها بصفقة نيمار في مرمى النيران، هي أرادت صفقة دعائية لغسيل صورتها عالمياً، ولكنها أغرقت نفسها أكثر في الاتهامات والشكوك باستغلال كرة القدم».

وأوضحت الصحيفة أن النهاية قريبة جداً بالنسبة إلى الغطرسة القطرية في كرة القدم، مؤكدةً أن نتائج التحقيقات الفرنسية قريبة جداً، وخلال الشهور القليلة المقبلة ستظهر النتائج التي تثبت تورط الجانب القطري في فضائح رشى، غارق فيها الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، التي بموجبها حصلت قطر على نادي باريس سان جيرمان كجزء مقنع من رشوة ثلاثية الأبعاد، للحصول على دعم الاتحاد الأوروبي وفرنسا في تصويت فيفا للحصول على كأس العالم 2022، وكانت أضلاع الرشوة إنشاء قناة ناطقة بالفرنسية، وضخ قطر أموال استثمارات في الأسواق الفرنسية، والحصول على نادي باريس سان جيرمان الذي كان يعاني الديون، في مقابل التصويت والدعم الفرنسي لمصلحة الإمارة الصغيرة، للحصول على حق تنظيم المونديال الذي جاء عكس كل منطق أو عقل، في ظل ارتفاع درجات الحرارة وصغر حجم قطر جغرافياً.

وأشارت الـ«دايلي ستار» إلى أن الأمور غير المنطقية التي حدثت في التصويت أضيف إليها المقاطعة الخليجية للدولة الصغيرة، وهو أمر إضافي يجعل استضافة المونديال على الأراضي القطرية درباً من الخيال غير قابل للتطبيق، سينهيه وينهي جدله الإعلان عن نتائج التحقيقات، وإثبات ضلوع أطراف أوروبية في عمليات الرشى القطرية الممنهجة.

■ الملياراتُ تُنفَق لوضع النادي الفرنسي بين عمالقة أوروبا دون جدوى

■ صفقة «سجين» برشلونة المشبوهة جعلت النادي الإسباني يتخلى عن مبادئه

■ نيمار «قوة ناعمة» تستخدمها الدوحة للتغطية على أفعالها إعلامياً

■ «دايلي ستار»: غطرسة صفقة المليار دولار تزيد الشكوك في فساد «مونديال قطر»

«لاغارديير» تنقل لقاء «الزعيمين» بدلاً من «بي إن سبورت»

العزلة القطرية تجبر الاتحاد الآسيوي على إيجاد حل بديل لنقل مباراتي العين والهلال

■ الرياض ـ سلطان الدوسري

كشف مصدر موثوق به في الاتحاد الآسيوي لكرة القدم أن الإجراءات السياسية الأخيرة بالخليج العربي، والمقاطعة العربية والعالمية الواسعة لقطر بسبب سياساتها الراعية للإرهاب، أدت لتغيير في طريقة البث المباشر للمباريات الواقعة تحت مظلة الاتحاد القاري لكرة القدم في قنوات بي إن سبورت التابعة لقطر.

وقال المصدر في تصريحات خاصة لـ«البيان» إن الإشكالية السياسية الواقعة فيها قطر أعادت الترتيبات الخاصة بمنهجية النقل التلفزيوني لقنوات بي إن سبورت الرياضية القطرية لمباريات دوري أبطال آسيا «الأدوار النهائية»، حيث تقام مباراة الذهاب بين العين الإماراتي والهلال السعودي على أرضية ملعب هزاع بن زايد في مدينة العين، في 21 أغسطس، في حين ستلعب مباراة الإياب في العاصمة السعودية، الرياض، في 11 سبتمبر من العام الجاري.

ونظراً لقرار كل من الإمارات والسعودية منع دخول القطريين لبلديهما سيتعذر إذاعة المباريات لمنع دخول التقنيين القطريين للملاعب الإماراتية والسعودية، إضافة إلى منع وسائل السفر المباشرة بين قطر وجيرانها، بسبب أفعالها وقرار دول الخليج مقاطعتها وعزلها.

وهذا الأمر شكل عائقاً أمام إذاعة المباراتين الهامتين للمجتمع العربي والآسيوي، بين الناديين الأكبر عربياً، حيث كشف المصدر أن الآسيوي قد أبلغ قنوات بي إن سبورت بأن الشركة الأم «لاغارديير» الفرنسية، المالك الحصري لحقوق الاتحاد الآسيوي حتى 2020، ستقوم بعمل كل الإجراءات اللازمة لنقل المباراتين، دون دخول غير مسموح به للقطريين، وستمنح الشركة الناقلة بي إن سبورت شارة البث جاهزة فقط وستكون المتحكم بذلك.

حل مؤقت

وقال المصدر الذي رفض ذكر اسمه أن هذا الحل المؤقت سيكون سعياً من الاتحاد الآسيوي لحل الإشكالية، وضمان حل العوائق، لتقديم خدمة بث المباريات للجماهير العربية، وتذليل العقبات التي تتطلب تدخلاً عاجلاً لخدمة التسويق التلفزيوني للمباريات التابعة للاتحاد القاري، وفي الوقت بما لا يخل بتعاقدات الآسيوي مع الشركة الفرنسية لبث مباريات كرة القدم في دوري أبطال آسيا على الهواء مباشرة.

■ من لقاء سابق بين العين والهلال | أرشيفية